

Distr.: General
5 January 2010
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والتسعون

محضر موجز للجلسة ٢٦٤٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: إيواساوا

المحتويات

الاجتماع غير الرسمي الخامس مع الدول الأطراف في العهد

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الاجتماع غير الرسمي الخامس مع الدول الأطراف في العهد

١- الرئيس قال مفتتحاً الاجتماع الخامس مع الدول الأطراف إن اللجنة تنظر في ١٢ أو ١٣ تقريراً في السنة. وتحاول اعتماد قائمة مسائل قبل دورتين من النظر في تقرير كل دولة طرف، بحيث تترك للدول الأطراف فسحة كافية من الوقت لإعداد إجاباتها الكتابية. وتسعى اللجنة على الدوام إلى تحسين أساليب عملها، وخصوصاً فيما يتعلق بالنظر في تقارير الدول الأطراف، وبذا تهدف إلى تعزيز حوارها مع الدول الأطراف. وتعتبر اللجنة أكثر هيئات المعاهدات نشاطاً في تناول البلاغات الفردية حيث إنه يُسجل ما يربو على ١٠٠ بلاغ جديد سنوياً. وقد صدق عدد كبير من الدول الأطراف في العهد -١١٢- على البروتوكول الاختياري الأول. وحث الرئيس الدول الأطراف في العهد التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري أن تفعل ذلك.

٢- وكانت اللجنة قد اعتمدت تعليقيين عامين جديدين منذ عام ٢٠٠٦. واعتمدت في تموز/يوليه ٢٠٠٧ التعليق العام رقم ٣٢ بخصوص المادة ١٤ المتعلقة بالمحاكمة العادلة، واعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ التعليق العام رقم ٣٣ المتعلق بالتزامات الدول الأطراف بموجب البروتوكول الاختياري. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، عيّنت اللجنة السيد أوفلاهرتي مقررراً معنياً بالتعليق العام رقم ٣٤ المتعلق بالمادة ١٩ الذي سيصدر مستقبلاً والذي يتناول حرية الرأي والتعبير. وستواصل اللجنة القراءة الأولى لمشروع التعليق العام رقم ٣٤ في دورتها المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. كما أنها تعكف على تنقيح المبادئ التوجيهية للإبلاغ، وقد عيّنت في آذار/مارس ٢٠٠٩ السيدة كيلر مقررراً معنية بالمبادئ التوجيهية المنقحة للإبلاغ. وستقدم السيدة كيلر أول مشروع للمبادئ التوجيهية في الدورة المقبلة للجنة.

٣- السيد الجزائري (الجزائر) اقترح إدراج القرار ٨/٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بشأن التنفيذ الفعال لصكوك حقوق الإنسان الدولية بغية مناقشته في إطار موضوع "العلاقة مع مجلس حقوق الإنسان" وطلب توضيحاً لسبب تكريس الجلسة لمناقشة آلية الاستعراض الدوري الشامل. فالعلاقة بين اللجنة والاستعراض الدوري الشامل لا تتعدى إدراج بعض الملاحظات الختامية للجنة في مجموعات المعلومات المعدة لأغراض الاستعراض هذا. وبالتالي فإنه ليس من المناسب مناقشة الاستعراض الدوري الشامل، الذي لا يندرج في إطار ولاية اللجنة.

٤- الرئيس قال إن علاقة اللجنة بآلية الاستعراض الدوري الشامل وعمل المجلس تكتسي أهمية كبرى وتود اللجنة أن تستطلع آراء الدول الأطراف بخصوص هذه المسألة. واقترح،

وأيدته في ذلك السيد آنادو (نيجيريا) بأنه يمكن إثارة أية مسائل تتعلق بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٩ في إطار "المسائل الأخرى".

٥- السيد عمر قال، متحدثاً عن الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير، إن ١٦٤ دولة صدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبموجب المادة ٤٠، يتعين تقديم التقارير الأولية خلال سنة واحدة من دخول العهد حيز النفاذ وتقديم التقارير الدورية على فترات بينها فاصل زمني يتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أعوام بعد ذلك. ويتم حالياً تحديث المبادئ التوجيهية للإبلاغ في ضوء الصعوبات التي واجهتها الدول في تقديم التقارير وضمن قيام الدول بإدراج معلومات في تقاريرها عن التشريعات واستخدام هذه التشريعات.

٦- وكقاعدة عامة تفي الدول الأطراف، بالالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير ومع ذلك يوجد في الوقت الحالي ٩٠ تقريراً متأخراً: ٢٦ منها متأخر لفترة تزيد عن ١٠ سنوات، و٢٦ متأخرة لفترات تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات؛ و٢٨ متأخرة لفترة تقل عن ٥ سنوات، بما فيها تقارير متأخرة لفترة تتراوح ما بين سنة واحدة و٥ سنوات. وثمة ٣٣ دولة طرفاً لم تقدم التقارير الأولية. والتقرير الأولي الأكثر تأخراً انقضى عليه ٢١ عاماً وأكثر التقارير الدورية تأخراً انقضى عليه ٢٤ عاماً. وأياً كانت الظروف فإن هذا التأخير يُعد انتهاكاً لأحكام العهد. ويتعين دراسة هذا الوضع وتشجيع إقامة حوار بناء وأكثر استدامة بين اللجنة والدول الأطراف.

٧- وينص النظام الداخلي للجنة على إمكانية القيام، في ظل ظروف معينة، بدراسة حالة حقوق الإنسان في أية دولة طرف لم تقدم أي تقرير. والهدف من هذا الإجراء هو استئناف الحوار والتعاون في إطار العهد. ومنذ البدء في تطبيق هذا النظام في عام ٢٠٠٢، تم النظر في حالة ١١ دولة لم تقدم أي تقارير وكانت النتائج مشجعة: حيث قدمت ٤ من هذه الدول تقاريرها وأرسلت ٤ دول أخرى وفوداً لدراسة الوضع في بلداتها ولم تتمكن ٣ دول فقط من تقديم تقرير أو إرسال وفد.

٨- وعندما تطلب الوضع إجراء الدراسة دون وجود تقرير، أرسلت إلى الدولة المعنية المعلومات ذات الصلة والمسائل التي أُثرت، وأصدرت اللجنة ملاحظات ختامية مؤقتة في هذا الصدد. وإذا لم تستجب الدولة المعنية إلى الملاحظات الختامية، تصبح هذه الملاحظات علنية. وقد اضطرت اللجنة في هذا المضمار إلى الإشارة في ملاحظاتها الختامية إلى أنه ثمة دولتان لا تمتثلان لالتزاماتهما بموجب المادة ٤٠ من العهد.

٩- وقد أدرجت الملاحظات الختامية للجنة في تجميع المعلومات الذي أعدته الأمانة لأغراض الاستعراض الدوري الشامل: وعليه فإنه سيكون من المفيد أن يكون للجنة حق دراسة المعلومات المجمعة، بحيث تتمكن من الإعراب عن شواغلها الأساسية وأولوياتها. ويمكن أن يساعد مجلس حقوق الإنسان في تنبيه الدول إلى التأخر في تقديم التقارير وربما وضع استراتيجية عامة لمساعدة الدول على الوفاء بالتزامات الإبلاغ.

١٠ - السير نايجل رودلي قال إنه تم تعيين أحد أعضاء اللجنة لمدة محددة مقررًا خاصاً معني بمتابعة الملاحظات الختامية. وتمثل ولاية المقرر الخاص في مواصلة الحوار مع الدول الأطراف بشأن المسائل التي أثيرت في الملاحظات الختامية والتي ستقدر اللجنة الحصول على المزيد من المعلومات بشأنها. وقد طلبت اللجنة معلومات عن مسألتين خطيرتين بصورة خاصة ومسائل تتطلب ردوداً سريعة من جانب الدولة الطرف. وبما أن الردود لم تقدم دوماً على نحو فوري، أرست اللجنة نظام إصدار رسائل تذكيرية موجهة إلى الدول الأطراف بشأن طلبها للمعلومات. ويتم نشر أية مراسلات ذات صلة بالموضوع موجهة إلى الدول الأطراف والواردة منها على الموقع الإلكتروني للجنة.

١١ - وكان من شأن اللجنة، فيما مضى، أن تنظر في المعلومات المقدمة واعتبارها إما "كاملة" إذا كانت تغطي جميع المسائل أو "منقوصة". وشعرت اللجنة أن هذه العملية مصطنعة وقررت الشروع في استخدام معايير معينة لتصنيف المعلومات في فئات من قبيل: "كافية إلى حد ما" و"متعاونة ولكنها ليست مكتملة" و"التوصيات لم تنفذ" و"إشعار بالاستلام" حيثما لا تقدم معلومات جوهرية، و"لا استجابة". ويمكن للدول الأطراف أن تجتمع مع المقرر الخاص في أية مرحلة من مراحل المتابعة، وقد اجتمع بالفعل مع ممثلي عدد من الدول الأطراف في هذا السياق.

١٢ - وقد قررت اللجنة في الآونة الأخيرة أن ينتهي إجراء المتابعة عند حلول موعد تقديم التقرير الدولي التالي للدولة الطرف، حيث من المتوقع أن يتم تقديم المعلومات عن المسائل المعلقة في التقرير الدوري.

١٣ - السيدة ودجوود، قالت، بوصفها المقررة الخاصة المعنية بمتابعة آراء اللجنة بموجب البروتوكول الاختياري الخامس، إنه إذا وقعت الدولة المعنية البروتوكول الاختياري الأول يصبح بإمكان الأشخاص الذين يعتقدون بأنهم وقعوا ضحايا لانتهاك حق ما بموجب العهد من جانب الدولة الطرف تقديم بلاغ إلى الأمانة بهذا الخصوص. وعندها يتم تجميع ملف القضية والتماس آراء الدولة الطرف بشأنه. وتعرض البلاغات على اللجنة بعد النظر فيها من جانب فريق عامل لما قبل الدورة. وبعد ذلك يتم بحثها واتخاذ قرار بشأن مقبوليتها وأسسها الموضوعية، عادة في الوقت نفسه. وإذا خلصت اللجنة إلى حدوث انتهاك بالفعل، تحاول تبيان سبيل الانتصاف. ويتسم الإجراء الخاص بالشكاوى بأهمية كبيرة حيث إنه يسمح للجنة بدراسة تطبيق العهد على أرض الواقع، ويمكن أن يلفت انتباه الدول إلى انتهاكات محددة لحقوق الإنسان. وفي حين أنه توجد بعض العوائق، عدم وجود إفادات حية وكون أن اللجنة ليست محكمة بحد ذاتها، فإن الأعضاء يعتقدون أنه من واجب الدول الأطراف أن تنظر في آراء اللجنة بحسن نية. وأعربت عن قلقها إزاء عدم متابعة العديد من الدول الأطراف "للآراء" وأعلنت عزمها على ضمان هذه المتابعة عن طريق الاجتماع مع ممثلي الدول الأطراف ذات الصلة.

١٤ - وثمة ثلاثة أسباب رئيسية لعدم تنفيذ آراء اللجنة. أولها أن الدول الاتحادية كثيراً ما تواجه صعوبات في إحالة القرارات المتخذة في ضوء الآراء إلى الكيانات المكونة لها. وثانيها أنه يمكن أن تجد الدول صعوبة في لفت نظر الشخص المعني إلى الآراء، مثلاً أحد حراس السجون في حالة إساءة المعاملة. وأخيراً تختلف الدول أحياناً مع تفسير اللجنة للعهد. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، ترى اللجنة أنه حتى إذا لم توافق الدول الأطراف على كل جانب من جوانب تفسير اللجنة، فإنه يمكن لها مع ذلك توفير سبيل الانتصاف المقترح على نحو طوعي.

١٥ - ويزداد اهتمام القضاة المحليين في كل أرجاء العالم بالاجتهادات الصادرة عن هيئات المعاهدات. وإذا كانت الثغرة بين سبل الانتصاف في الدول الأطراف واجتهادات اللجنة أوسع مما ينبغي، فسيكون من الصعب ضمان أخذ القوانين الدولية لحقوق الإنسان على محمل الجد من جانب موظفي الدول الأطراف ومسؤوليها الإداريين المحليين. ويمكن أن يؤدي تدني مستوى امتثال الدول الأطراف لآراء اللجنة إلى تعريض مصداقية العملية للخطر، ويمكن أن تستخلص اللجنة العبر أيضاً من أي اعتراضات تثيرها الدول الأطراف على تفسيرها للعهد.

١٦ - السيدة شانيه قالت إن مجلس حقوق الإنسان كثيراً ما يدرس الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان كجزء من الاستعراض الدوري الشامل. وقد تم تكليف عضوين من أعضاء اللجنة بمهمة طرح أفكار مبدئية بشأن العلاقة بين الآليتين. ومن المشجع أن الاستعراض الدوري الشامل ساعد على اجتذاب المزيد من الاهتمام بالملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات لأن مداوات المجلس علنية ويتم تعميمها على نطاق أوسع بكثير من تلك التي تجربها هيئات المعاهدات، وتعتقد اللجنة أنها يمكن أن تستفيد من هذه العملية. كما أن إجراء المتابعة الذي يتبعه المجلس جدير بالاهتمام.

١٧ - ومع ذلك، لدى اللجنة عدد من الشواغل بشأن العمل الذي اضطلع به المجلس بناء على توصيات اللجنة: حيث مكّنت آلية الاستعراض الدوري الشامل الدول الأطراف من رفض توصيات الفريق العامل بشأن الاستعراض الدوري الشامل علناً، وبالتالي توصيات اللجنة بخصوص تنفيذ العهد. وبالمثل، أبدت اللجنة قلقها بشأن الطريقة التي تختار بها الأمانة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات بغية إدراجها في الاستعراض الدوري الشامل. وأخيراً، فإنه ثمة قلق إزاء احتمال أن يخلط الأشخاص خارج منظومة الأمم المتحدة بين الاستعراض الدوري الشامل وبين توصيات هيئات المعاهدات.

١٨ - ووضعت اللجنة، توصيات معينة في محاولة لمعالجة تلك المسائل وتنفيذها في الوقت الحالي. وتنطوي غالبيتها على ضمان أن يتم، عندما تضع هيئات المعاهدات أية توصيات، توضيح أي من هذه التوصيات لها الأولوية. كما طلبت اللجنة الوثائق التي تم تجميعها واستخدمتها كجزء من الاستعراض الدوري الشامل في إطار فرقة العمل كما هو الأمر بالنسبة للمقرررين المعنيين بالمتابعة. كما أبدت اللجنة رغبتها في مواصلة بحث المسألة مع أمانة

ورئيس مجلس حقوق الإنسان لضمان عدم إضعاف التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات أو تجاهلها من جانب دول معينة.

١٩- السيدة موتوك أكدت على فائدة الاجتماعات التي تعقد بين اللجنة والدول الأطراف، وقالت إنها تفضل عقد هذه الاجتماعات بصورة أكثر تكراراً من كل ثلاث سنوات. وإن بعض المسائل التي أثيرت في الاجتماع السابق، من قبيل مسألة تشكيل هيئة موحدة منشأة بمعاهدة، لم تعد ذات صلة بالنقاش الحالي، بينما هناك مسائل أخرى مثل موازنة أساليب عمل هيئات المعاهدات يهّمها معرفة آراء الدول الأطراف بشأنها.

٢٠- وأضافت قائلة إنها تحرص أيضاً على معرفة ما إذا كان هناك، بالإضافة إلى اقتراح تعيين جهة اتصال في اللجنة تعنى بالمنظمات غير الحكومية، أي تأييد لفكرة تعيين جهة اتصال للدول الأطراف؛ فبعض الدول الأطراف لا تملك الموارد القانونية اللازمة لاستكمال تقاريرها وتقدير الحصول على أي مساعدة تقنية تمكنها من القيام بذلك. وقد يكون من المفيد أيضاً أن تعرف الدول المزيد عن المعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة.

٢١- وفيما يخص الفريق العامل المشترك بين اللجان والمعني بمواءمة أساليب العمل، فقد أصبح واضحاً أن جميع هيئات المعاهدات تتبع إجراءات مختلفة إلى حد كبير وبذا فإنه ليس من الممكن مواءمتها بصورة كاملة.

٢٢- وأخيراً، ينبغي زيادة استعمال الإنترنت لنشر المعلومات عن هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل بغية إزالة الارتباك وتوضيح دورها والغرض منها.

٢٣- السيد ماتي (فرنسا) وافق على أنه سيكون من المفيد زيادة وتيرة الاجتماعات بين اللجنة والدول الأطراف. وقال إنه يود أن يتحقق مما إذا كانت اللجنة تتلقى الدعم العملي الذي تحتاجه من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كي تتمكن من أداء عملها بفعالية من حيث التوظيف والميزانية وخدمات الترجمة. وأن وفده، شأنه شأن الوفود الأخرى، أصبح يدرك وجود مشاكل في ترجمة وثائق اللجنة.

٢٤- وقال إنه يود أن يؤكد على أهمية دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية بالنسبة لعمل اللجنة وهيئات المعاهدات الأخرى.

٢٥- وقد وافقت فرنسا، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأخرى، على وجوب تنسيق إجراءات هيئات المعاهدات. وإن ذلك لن يكون سهلاً لكنه سيفيد كثيراً الدول التي تستعرضها أكثر من لجنة واحدة في نفس الوقت. ويود أن يعرف ما هو التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المشترك بين اللجان الذي تم تشكيله لتحديد أفضل الممارسات وتبادل الأفكار بشأن متابعة الملاحظات الختامية. ولو أن مختلف اللجان إلى تقاسمت المعلومات بشأن المتابعة، فإنها لن تطرح نفس الأسئلة على الدول الأطراف.

٢٦- وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، فكما لوحظ من قبل، فإن عمليات اللجنة وفي الاستعراض الدوري الشامل منفصلة عن بعضها البعض تماماً، رغم أنهما متكاملتين وتتقاسمان نفس الهدف، أي النهوض بحقوق الإنسان في البلد المعني. ومساهمة اللجنة في تجميع وثائق الاستعراض الدوري الشامل تلقى تقدير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن المهم الإشارة إلى المسائل ذات الأولوية التي حددتها اللجنة. وتدعم كل عملية العملية الأخرى لكنه ينبغي عدم التشكيك في توصيات اللجنة إبان عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولم ترغب أية دولة من الدول الأطراف بأن يؤدي الاستعراض الدوري الشامل إلى إضعاف عمليات هيئات المعاهدات. ويستحق هذا الموضوع المزيد من البحث.

٢٧- السيد ميكائيليني (أذربيجان) قال إنه ثمة حاجة لاتباع نهج أكثر تنسيقاً إزاء أنشطة نظام هيئات المعاهدات وتوحيد إعداد التقارير، بين أمور أخرى، من خلال تنسيق وتبسيط أساليب العمل. وهو يرى أنه يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام والاعتبار لقدرات البعثات الدبلوماسية إذا أريد لها المشاركة على نحو ذي مغزى وفعال مع الدول الأطراف، وتجد البعثات الأصغر حجماً مثل بعثة بلاده صعوبات خاصة عندما تواجه بالتحدي المتمثل في تقديم عدد كبير من التقارير في نفس السنة. وينبغي أن تلقى هيئات المعاهدات، من قبل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، المزيد من الاهتمام بوضع ملاحظات ختامية محددة وعملية تأخذ بعين الاعتبار الآراء التي تعرب عنها الدول، لا في تقاريرها فحسب بل ومن خلال وفودها أيضاً في الحوار التفاعلي مع اللجنة؛ وإلا فما من فائدة ترجى من تكبد الوفد جهود السفر إلى جنيف أو نيويورك بغية الاجتماع مع اللجنة.

٢٨- وقال إنه يود أن يلفت الأنظار إلى الفقرة ٣(أ) من قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٩ التي تؤكد على أهمية وضع أساليب عمل منسقة لتبادل المعلومات المعقولة والموثوقة بين (أ) هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات و(ب) المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل أرجاء العالم.

٢٩- السيد جزائري (الجزائر) قال في معرض التطرق إلى ملاحظات السيد عمر إنه من المفيد التحقيق في الأسباب التي منعت هذا العدد الكبير من البلدان من تقديم تقاريرها في الوقت المحدد. فإذا كان التأخير، كما ألمح ممثل أذربيجان، يعود إلى القدرة المحدودة المتوفرة لبعض البعثات، فقد يكون من المناسب البحث في كيفية تخفيف عبء تقديم التقرير بالنسبة لتلك البلدان.

٣٠- ولاحظت الصعوبة المتأصلة التي تواجه اللجنة في تحديد ومناقشة مشاكل حقوق الإنسان في الدول الأطراف واتفق مع رأي ممثل فرنسا والسيدة موتوك في أنه من المفيد عقد اجتماعات بين اللجنة والدول الأطراف حيث يمكن إجراء المزيد من المناقشات المنهجية. وقد يكون من المفيد أيضاً وجود جهة اتصال في اللجنة يمكن أن تحيل الدول الأطراف شواغلها إليها.

٣١- ولفت النظر إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٩ ولا سيما صيغة الفقرة ٣(ج) و(هـ) والتأكيد على الشفافية المتضمنة في الفقرة ٣ ككل. وفيما يتعلق بالشفافية، فعندما تشدد اللجنة على أوجه القصور في أعمال الدول لحقوق الإنسان، فإنه من المفيد للغاية تقديم توضيح أو تبرير يمكن الدولة ذات الصلة من فهم الأمر وبالتالي الاستجابة للشواغل التي يتم الإعراب عنها. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تضع اللجنة ملاحظاتها الختامية تعتمد على نشرها على الإنترنت ويتم إدراج أية تعليقات ترسل إليها من أية دولة طرف في وثيقة منفصلة يتم نشرها. ومن المفيد لصالح الشفافية وتعزيز قضية حقوق الإنسان لو أمكن نشر بضعة أسطر من تعليقات الدول الأطراف مع الملاحظات الختامية. وقد تم اتباع شكل مماثل في عملية الاستعراض الدوري الشامل أعتبر وسيلة مفيدة في تعزيز مساءلة الدول الأطراف.

٣٢- ونصح بتوخي الحذر في مسألة إقامة روابط بين الاستعراض الدوري الشامل وعمل مختلف اللجان. إذ إنه ينبغي أن لا يكون للجان حق مراقبة عملية الاستعراض هذه. والموضوع معقد ويتطلب المزيد من التفكير فيه.

٣٣- السيد ريتير (ليختنشتاين) قال إنه يود التركيز على مسألة تحديد الأولويات في الملاحظات الختامية. حيث إنه يجد فائدة في قيام اللجنة بتحديد الأولويات أو الإشارة إلى الملاحظات التي تعتبرها ذات أهمية رئيسية. وأيد فكرة تحديد الأولويات وبالتالي إيجاد نقطة تركيز في الحوار التفاعلي، لكنه تساءل عما إذا كانت اللجنة مستعدة للإشارة إلى المعايير التي ستطبقها في تحديد الأولويات من قبيل البدء باتخاذ تدابير تشريعية أو تدابير وقائية أو شرط تقديم المزيد من المعلومات التي تتطلب تحديد مواعيد مختلفة إلى حد كبير.

٣٤- السيد إيكاناياكي (سري لانكا) قال إن الاجتماعات العادية بين اللجنة والدول الأطراف توفر فرصة تفاعل مفيدة جداً، ودعا اللجنة إلى مواصلة هذه الممارسة.

٣٥- وأعاد التأكيد على دعم سري لانكا الراسخ لنظام هيئات المعاهدات، وأشار إلى ملاحظات السيد عمر قاتلاً إن تقرير بلده الدوري السادس بشأن تنفيذ العهد أصبح في مرحلته الأخيرة الآن. وكان هذا التقرير معلقاً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بسبب ظروف لا يمكن تفاديها، بما في ذلك عبء تقديم التقارير الكبير. وكانت حكومته أبلغت اللجنة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بأنه يتعين مراجعة بعض جوانب التقرير نتيجة للأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة. ويعلق وفده أهمية كبيرة على التزامات تقديم التقارير بموجب العهد وهو يأمل في المزيد من المشاركة البناءة مع اللجنة في المستقبل القريب.

٣٦- السيدة مورافتش - مانسفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) قالت إن حكومتها تعترف بخبرة وإطلاع اللجنة وتؤيد بقوة جهودها الرامية إلى تحسين عملية تقديم التقارير من خلال الحوار مع الدول الأطراف.

٣٧- وبغية المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية عملية تقديم التقارير، ستدعم حكومتها أيضاً التنسيق بين هيئات المعاهدات بشأن دورات الإبلاغ لفرادى الدول الأطراف من خلال وضع تقويم رئيسي، على سبيل المثال، بغية كفالة عدم استحقاق تقديم جميع تقارير دولة ما في السنة نفسها. وذلك سيساعد على تخفيف وطأة ما يمكن أن يشكل خلاف ذلك عملية مرهقة للدول التي تواجه ضرورة وضع عدة تقارير في نفس الوقت.

٣٨- ومضت تقول إن حكومتها وجدت، لدى إعداد تقاريرها وعروضها الخاصة بالمعاهدات، أن تبادل الآراء مع المجتمع المدني أمر يوفر معلومات غزيرة ومفيدة. كما أنه يشجع الحوار بين اللجنة والمجتمع المدني ومشاركة هذا الأخير في استعراض تقارير الدول الأطراف. وبالنظر إلى الأهمية المرتبطة باستعراض تنفيذ الدول للعهد، فإن وفدها يؤيد تحسين إمكانية الاطلاع على عمل اللجنة من خلال البث الشبكي بإتاحة العروض المقدمة إلى اللجنة من كل الدول للجميع. ويكون ذلك مفيداً بالنسبة للمجتمع المدني والدول على حد سواء، وخصوصاً في المساعدة في التحضير لدورة الاستعراض الدوري الشامل من جانب الدولة المعنية.

٣٩- ويعتبر عمل اللجنة مفيداً جداً حين تضع توصيات محددة للدول الأطراف بشأن تنفيذ العهد. وهي تدرك تماماً أيضاً أن موارد اللجنة محدودة وأنه من الأهمية بمكان وضع أولويات لمهام اللجنة المنصوص عليها في العهد، وخصوصاً بالنسبة للنظر في التقارير المنتظمة من الدول الأطراف ووضع توصيات لفرادى الدول بشأن تنفيذ العهد. ولو قررت اللجنة أن تمضي بعض الوقت في مهام أخرى، من قبل وضع تعليقات عامة، فإنها تشجعها على القيام بذلك بإجراء تحليل دقيق لنص العهد وعملية التفاوض عليه.

٤٠- وقد سبق لوفدها دعوة وفود أخرى الإعراب عن هذه الشواغل فيما يتصل بالتعليق العام رقم ٣٣، وطلبت أن تؤخذ هذه الشواغل في الاعتبار لدى إعداد التعليقات العامة في المستقبل. وينبغي للدول الأطراف أن تنظر في آراء اللجنة باحترام، لكنها حذرت من وصفها بأية صفة سوى أنها توصيات أو أساليب مقترحة لعملية تنفيذ أقوى. كما حذرت من الجهود الرامية إلى إصدار تعليقات عامة مشتركة مع الهيئات الأخرى المنشأة بمعاهدات حيث إن ذلك قد يحول الاهتمام والموارد عن العمل المفيد المتمثل في تقديم توصيات محددة للدول الأطراف ويمكن أن يسبب الارتباك للدول غير الأطراف في جميع المعاهدات المعنية.

٤١- السيد تنجيرو (المكسيك) قال إن الاجتماعات غير الرسمية مع الدول الأطراف ساعدت على تحسين فعالية عمل اللجنة، ويمكن تحقيق المزيد من التحسين من خلال تنفيذ إجراء اختياري من قبيل الإجراء الذي اعتمده لجنة مناهضة التعذيب فيما يخص عرض التقارير الدورية. وكان وفده أحد أول الوفود التي استخدمت هذا الإجراء، الذي ينطوي على إعداد قائمة أسئلة ترسل إلى الدولة الطرف قبل أن تقدم تقريرها الدوري، وتعتبر الأجوبة على تلك القائمة جزءاً من التقرير. وهذا الشكل لا يساعد الدولة في إعداد تقريرها

الدوري فحسب، والذي اشتمل في حالة وفده هو على مساهمات من جانب كثير من الدوائر الحكومية، إنما كان مفيداً أيضاً بالنسبة للجنة في صياغة مشروع توصياتها ومتابعة الملاحظات الختامية. ووافق على أنه من المهم الحفاظ على الاتصال الدائم بين اللجنة والدولة الطرف المعنية. وثمة حاجة لآلية تسهّل عملية المتابعة والتنفيذ.

٤٢ - السيد سيهان (إندونيسيا) أعرب عن امتنانه لأن هذا الاجتماع أتاح الفرصة لمواصلة الحوار بين اللجنة والدول الأطراف. وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على دور هيئات المعاهدات ويقدر إلى حد كبير عملها في مجال حقوق الإنسان. وإنه يشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثل الجزائر وغيره من الممثلين بخصوص القرار ٨/٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بشأن التنفيذ الفعال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان بالنظر إلى صلتها الوثيقة بالاجتماع الحالي.

٤٣ - وفيما يتعلق بالصلة الملاحظة بين هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل قال إنه يدرك ضرورة تفادي الازدواجية، فالطبيعة الحكومية الدولية للاستعراض، التي تميزه عن عمل هيئات المعاهدات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على الدوام.

٤٤ - وبالنسبة إلى القلق الذي أبدته السيدة شانيه إزاء إمكانية تفويض أية توصية صادرة عن هيئات المعاهدات خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل من جانب البلد قيد الاستعراض بالنظر إلى أن هذا البلد قد يرفضها، يتعين التذكير بأن البلدان لا تتكلم نيابة عن هيئات المعاهدات. ومن ثم، قد يثبت الاستعراض الدوري الشامل فائدته بمعنى أنه قد يكرر توصيات سبق أن وضعتها اللجنة، مما يشكل مزيداً من الضغط على البلد المعني.

٤٥ - السيد مويال (الدانمرك) قال مشيراً إلى مسألة الحوار التفاعلي بين هيئات المعاهدات والدول الأطراف إنه تم، في أعقاب الاتفاق بين لجنة مناهضة التعذيب واللجنة الفرعية لمنع التعذيب، عقد حوار تفاعلي ناجح مع الدول أثناء انعقاد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. وقد أتاح الحوار التفاعلي الفرصة للدول غير الأطراف في صكوك دولية معينة لإجراء مناقشات هامة مع رؤساء اللجان، مما قد يساعد على تمهيد السبيل أمامها للتصديق على الاتفاقيات. وتساءل عما إذا كان رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان سيؤيد عقد حوار تفاعلي مع الدول إما أثناء انعقاد الجمعية العامة أو في إطار اللجنة.

٤٦ - ومن المفيد معرفة المزيد عن العلاقة بين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وأمانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وطلب تزويده بلمحة عامة عن التحديات التي تواجه اللجنة من حيث المساعدة والتعاون الذين تتلقاهما من الأمانة في النهوض بمهامها.

٤٧ - السيدة الرفاعي (الجمهورية العربية السورية) قالت إن الاجتماعات من قبيل الاجتماع الحالي تساعد على تعزيز الحوار بين الدول الأطراف واللجنة، وأوصت بعقد هذه الاجتماعات على أساس دوري، إما مرة واحدة سنوياً أو مرة كل ستة أشهر، وبطريقة

لا تشكل عبئاً إضافياً بالنسبة للجنة أو الدول. وإن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على عمل هيئات حقوق الإنسان وآليات المعاهدات، وتبذل قصارى جهدها لتنفيذ توصياتها والوفاء بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدات.

٤٨ - واسترسلت قائلة إنها تشاطر الآراء التي أعرب عنها ممثلو الجزائر وأذربيجان وإندونيسيا وغيرهم بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٩، وكذلك رأي الجزائر المتعلق بالحاجة إلى الشفافية في تبرير التوصيات التي تضعها اللجنة، لأن ذلك سيساعد الدول على فهم طريقة توصل اللجنة إلى اتخاذ القرارات بشأن أوجه القصور وبالتالي مساعدة الدول على النهوض بحقوق الإنسان.

٤٩ - ومن شأن التفاعل بين اللجنة والاستعراض الدوري الشامل أن يؤدي إلى الإرباك في نهاية المطاف، وكما أشارت السيدة شانيه، يمكن أن يقوض توصيات اللجنة. فكل آلية من الآليات مستقلة عن سواها. وتتبع طرائق وإجراءات مختلفة جداً، ولا يمكن بالتالي الجمع بينها. ومن ثم إذا كان هناك أي احتمال ازدواجية، فقد تتوقف الدول عن التعاون مع تلك الآليات نظراً لعبء العمل الثقيل الذي يمكن أن ينجم عن ذلك.

٥٠ - السيد ماتسوموتو (اليابان) سأل عما إذا كانت اللجنة استكشفت فكرة العمل على شكل هيئتين متوازيتين بغرض تعزيز فعالية وكفاءة عملها. وأعرب عن قلق وفده، بالنظر إلى ازدياد عدد الدول الأطراف في العهد والوقت الذي يستغرقه النظر في البلاغات الفردية، فقد يقوض هذا العبء الثقيل الاستعراض المتعمق لأوضاع حقوق الإنسان في الدول التي تقدم التقارير. ويتعين إذا ما اعتمد حلّ القاعتين أن تحافظ اللجنة على بنيتها الموحدة ونزاهتها.

٥١ - واقترح، من أجل تعزيز شفافية ومصداقية عمل اللجنة، عدم الكشف عن أسماء المقررين القطريين وأعضاء فرق العمل المعنية بتقارير البلدان إلا بعد نشر الملاحظات الختامية. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي منح الدول الأطراف التي لديها شواغل محددة بشأن الملاحظات الختامية للجنة فرصة التعامل مباشرة مع فرق العمل المعنية بتقارير البلدان أو المقرر ذي الصلة.

٥٢ - السيدة فان دير فيدن (السويد) قالت إن وفدها يؤيد بقوة اعتماد إجراءات إبلاغ موحدة لتقديم التقارير. وفيما يخص العلاقة بين آلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، قالت إن توصيات اللجنة كثيراً ما يُحتج بها أثناء عمليات الاستعراض وثبت أنها أداة مفيدة في هذا المضمار. ويتعين أن تحجم الدول عن التذرع بالاستعراض الدوري الشامل كمبرر لعدم وفائها بالتزاماتها إزاء هيئات المعاهدات، بل ينبغي أن تستفيد من كلا الآليتين لتحسين أعمال حقوق الإنسان.

٥٣ - وسألت عما إذا كانت اللجنة قد تأثرت سلبياً بالقيود المفروضة على الميزانية، وإذا كان الأمر كذلك، عما إذا استكشفت سبل عمل مبتكرة لمعالجة هذه المشكلة.

٥٤ - السيد فون كاوفمان (كندا) قال إنه في حين تؤيد حكومته الشفافية وترحب بفرصة مشاركة الدول الأطراف في الحوار التفاعلي مع اللجنة، فإنه من المهم حماية استقلال هيئات المعاهدات. وينبغي تزويدها بالموارد الكافية تمكنها من تنفيذ ولايتها، واعتماد أساليب عمل معززة ومنسقة من شأنها أن تسهل مهمتها. أيد في هذا الصدد، المقترحات المتصلة بتنسيق الجداول الزمنية لتقديم التقارير والبث الشبكي لاجتماعات اللجنة. ويرحب وفده بالمزيد من التفاعل بين هيئات المعاهدات وبين الاستعراض الدوري الشامل، من خلال إشراك أعضاء اللجنة في عملية الاستعراض، بين أمور أخرى.

٥٥ - وتقدير حكومته جداً كونها أبلغت مقدماً بالطلبات المتصلة بالتدابير المؤقتة، مما ساعد على ضمان أن تقدم المعلومات إلى الهيئات ذات العلاقة في الوقت المناسب. كما أن التعليقات العامة للجنة والأمثلة المتعلقة باجتهادها القانونية المتضمنة فيها تعتبر مفيدة.

٥٦ - ويعد دور الدول الأطراف بالطبع حاسم الأهمية في تعزيز فعالية عمل اللجنة. وأشار في هذا الصدد إلى القرار ٨/٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان الذي يحث الدول على الوفاء بالتزاماتها والسعي للحصول على المساعدة التقنية إذا اقتضت الضرورة.

٥٧ - السيد أشيخغيتوف (الاتحاد الروسي) وأيدته السيدة كوهلي (سويسرا) والسيد لوفاندا (جمهورية تراتيا المتحدة) أبدى موافقته على الدعوات إلى عقد اجتماعات منتظمة بين اللجنة والدول الأطراف.

٥٨ - وقال إن الاستعراض الدوري الشامل ونظام هيئات المعاهدات رغم أنهما يكملان بعضهما البعض، فإن لهما ولايات ومعايير مختلفة ويتعين أن يظلا منفصلين. والدول هي التي تصدر التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وبالتالي فهي تختلف جذرياً عن الملاحظات الختامية التي يعتمدها خبراء مستقلون يشكلون هيئات المعاهدات.

٥٩ - السيد لاصت (المملكة المتحدة) أعرب عن سروره لإبلاغه بأن العمل المتعلق بتنقيح المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير قد بدأ بالفعل. وسأل عما إذا كانت اللجنة قد أمعنت النظر في فكرة التقارير التي تستهدف مسائل محددة على أساس قائمة المسائل، عوضاً عن تناول كامل مجموعة أحكام العهد، كطريقة لتخفيف العبء الذي تتحمله الدول الأطراف.

٦٠ - وقال إن وفده يرحب بتعيين مقرر خاص في عام ٢٠٠٢ معني بمتابعة الملاحظات الختامية، وأعرب عن أمله في أن يعزز هذا الإجراء الجديد التنفيذ على المستوى الوطني.

٦١ - وفيما يخص العلاقة المتبادلة بين الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات، قال إن الاستعراض الدوري الشامل قد أسفر عن نتائج بالفعل فيما يتعلق بالتصديق، وتقديم التقارير المتأخرة وتنفيذ الملاحظات الختامية. وبغض النظر عن ذلك، تعتبر شواغل السيدة شانيه في هذا الصدد مشروعة ويتعين مواصلة بحثها.

٦٢- وسرحب وفده بتوسيع نطاق الصلة بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني. فقد أظهرت التجربة أن الاستفادة القصوى من إسهامات منظمات المجتمع المدني تتطلب مشاركتها في عملية جيدة التنظيم ويمكن التنبؤ بها. وتشكل لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل نموذجان مفيدان في هذا المضمار. وفيما يخص تعليقات السيدة موتوك بشأن إتاحة معلومات المنظمات غير الحكومية فإنه من المهم ألا يغرب عن البال أن بعض هذه المنظمات قد تخاطر بالتعرض للانتقام منها، وبذا فإنه يتعين عدم إتاحة المعلومات المقدمة إلى اللجنة للعموم.

٦٣- وفيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي بها إدراج ردود الدول الأطراف على الملاحظات الختامية للجنة، قال إنه في حين أنه يقدر الفرصة الممنوحة للدول لشرح موقفها من كل توصية ترد في سياق الاستعراض الدوري الشامل، فمن غير المناسب أن تعلق الدول على فرادي الملاحظات الختامية التي تعتمد عليها هيئات المعاهدات. وتعتبر توصيات اللجنة أساساً مفيداً لمواصلة النقاش على المستوى الوطني، وينبغي الإبقاء على الشكل الحالي لإدراج تعليقات الدول المقدمة للتقارير.

٦٤- السيد أنادو (نيجيريا) قال مشيراً إلى الأهمية التي تعلقها اللجنة على مسألة التقارير المتأخرة إنه يتفق مع الذين تحدثوا قبله على وجوب بذل المزيد من الجهود لتحديد أسباب هذا التأخير. فقد يكفي التشجيع البسيط في بعض الأحيان، في حين أنه في حالات أخرى قد يتعين اتخاذ تدابير لرفع مستوى القدرات المحلية، ولا سيما في حالة تراكم التزامات الإبلاغ. ويعتبر تنسيق مواعيد الإبلاغ وإجراءات الإبلاغ الموحدة من الأمور الحاسمة الأهمية في هذا الصدد.

٦٥- وإذ أيد الدعوات للمزيد من الشفافية في عمل هيئات المعاهدات، قال إن اللجنة التي تشجع الدول الأطراف على اعتماد المزيد من الشفافية، ينبغي أن تكون هي القدوة الحسنة. تمنح الدول فرصة شرح تصرفاتها - أو عدم تصرفها - في إطار عملية متابعة الملاحظات الختامية. وعضواً أن تقوض أثر التوصيات، فإنه من شأن هذه المعلومات التكميلية أن تساعد على تحديد أوجه القصور وتسهل اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٦٦- السيد تيريني (آيرلندا) قال إنه ثمة احتمال كبير لتحقيق التكامل في كافة مجالات نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وحث أعضاء اللجنة على الإعراب عن آرائهم بشأن إجراءات التعاون مع مجلس حقوق الإنسان والتدابير الواجب اتخاذها لزيادة الفعالية الإجمالية لهذا النظام.

٦٧- السيدة آمواه (غانا) أثنت على اللجنة لما تفضلت به من عمل متواصل لتحديث وتحسين أساليب عملها والمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير. وبالنظر إلى العدد الكبير من التقارير المتأخرة يتعين بذل الجهود لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك، بما فيها القيود على القدرات. وأيدت الاقتراح بإدراج ردود الدول الأطراف بشأن المتابعة في نفس الوثيقة التي

تتضمن الملاحظات الختامية. وإذا تم ذلك فسوف تتمكن اللجنة من إعطاء صورة أدق للوضع السائد في أية دولة من الدول وتعزيز الحوار البناء مع الدول دون الإخلال باستنتاجاتها.

٦٨ - السيد لوفاندا (جمهورية تنزانيا المتحدة) قال، في معرض الإشارة إلى النظر في تقرير بلده خلال الدورة الحالية (CCPR/C/SR.2628 و2629)، إن عدم رضا اللجنة عن موقف وفده الراسخ فيما يتعلق بمسائل معينة، والذي يراعي الواقع القائم، أمر يدعو للأسف. وقد خاب ظن وفده عند رؤية تقارير الظل الجديدة الصادرة عن المنظمات غير الحكومية معروضة على الصفحة الإلكترونية للجنة في منتصف عملية النظر في التقرير، مما يدل على انعدام شفافية يدعو إلى الأسف. وحث اللجنة على مراجعة أساليب عملها في هذا المضمار، مع أخذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٩ بعين الاعتبار. وقد يكون أحد سبل تحسين الحوار مع الدول قيد الاستعراض هو إجراء زيارة لتلك الدول، مما سيمكن أعضاء اللجنة من الحصول على انطباع مباشر عن الوضع هناك.

٦٩ - السيد جوردان (الأرجنتين) قال إن تراكم التزامات تقديم التقارير بموجب شتى صكوك حقوق الإنسان يمكن بالفعل أن يحمل الدول الأطراف أعباء كبيرة. غير أنه يتعين أن تبذل الدول قصارى جهدها لتقديم تقاريرها في الموعد المحدد، على أن تضع في اعتبارها أن أول المستفيدين من هذه العملية هي الدولة مقدمة التقرير نفسها.

٧٠ - السيد أنغوي (تشاد) أثنى على اللجنة لإعدادها التعليق العام رقم ٣٣ ولعملها في تنقيح المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير.

٧١ - وقال إن الاستعراض الدوري الشامل يشكل تكملة هامة لعمل هيئات المعاهدات، حيث إنه يسهل الحوار مع الدول التي قد لا تكون وقعت على صكوك معينة من صكوك حقوق الإنسان. ومن المهم في الوقت ذاته أن يضع المرء في الاعتبار أن العمليتين تختلفان اختلافًا تاماً إحداهما عن الأخرى من حيث طبيعتهما. ووافق في هذا الصدد على الآراء التي أعرب عنها ممثل الجزائر.

٧٢ - السيدة كوهلي (سويسرا) أشارت إلى أن التعليقات العاملة للجنة تشكل إسهاماً هاماً في عمل مجلس حقوق الإنسان. ورحبت بالنهج الجديد للجنة في متابعة الملاحظات الختامية؛ وقالت إن استخدام معايير أدق لتصنيف ردود الدول الأطراف يعتبر مفيداً جداً.

٧٣ - وقالت إن وفدها سيعترض على إدراج ردود الدول الأطراف في الوثيقة التي تتضمن الملاحظات الختامية للجنة لأنه سيضعف عملية المتابعة. وليس من الحكمة في شيء تطبيق نفس الشكل على الاستعراض الدوري الشامل، الذي يعدّ حواراً بين الدول، وعملية هيئات المعاهدات، التي تنطوي على توصيات يضعها خبراء مستقلون.

٧٤- كما أن وفدها يعارض الكشف عن أسماء المقررين القطريين وأعضاء فرق العمل المعنية بتقارير البلدان. واللجنة وجهات نظر وجهية للحفاظ على سرية هويات هؤلاء، حيث إن الكشف عنها لا يشكل فارق عملي بالنسبة لعملية تقديم التقارير.

٧٥- السيد هيتانغ (بوتسوانا) أيد كليا التعليقات التي قدمها ممثل الجزائر بشأن مسائل التزامات تقديم التقارير والعلاقة المتبادلة بين الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وأيد أيضاً التعليق الذي أدلى به ممثل ليختنشتاين بشأن تحديد الأولويات. وأثنى على اللجنة للنهج الذي تعتمده إزاء متابعة الملاحظات الختامية وطلب توضيحاً لتصنيف ردود الدول الأطراف. وتساءل عما إذا كان صحيحاً أن قرار أية دولة برفض توصية من توصيات اللجنة يفضى إلى تصنيفها على أنها "غير متعاونة"؟

٧٦- السيد بليندو (رومانيا) رحب بتبادل الآراء بين اللجنة والدول الأطراف بوصفه خطوة نحو المزيد من الشفافية.

٧٧- الرئيس قال إن اللجنة ستأخذ في اعتبارها تعليقات الوفود في المناقشات القادمة بشأن أساليب العمل.

٧٨- وفيما يخص الاقتراح بأن تعمد اللجنة إلى نشر تعليقات الدول الأطراف مع ملاحظاتها الختامية، أشار إلى أن تلك التعليقات نشرت على الصفحة الإلكترونية التابعة للجنة في العمود الذي يحمل عنوان "التعليقات والردود بشأن المتابعة" بمحاذاة الملاحظات الختامية.

٧٩- وقال، فيما يتعلق بالاقتراحات الرامية إلى زيادة فرص الاطلاع على عمل اللجنة، إنه جرى مناقشة البث الشبكي لكنه تم الاستغناء عنه في الوقت الراهن بسبب القيود على الموارد. بيد أن اللجنة اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وثيقة بعنوان " النهج الاستراتيجي إزاء العلاقات العامة، بما في ذلك العلاقات مع وسائل الإعلام " (CCPR/C/GC/33)، حيث إنها استكشفت شتى الخيارات المتاحة لزيادة التعريف بعمل اللجنة.

٨٠- وقال، في معرض إجابته على سؤال عن أثر القيود على الميزانية على عمل اللجنة إنه، في حين تبذل الأمانة قصارى جهدها لتقديم المساعدة بهذا الخصوص، فإن تكرار عدم توفر تقارير الدول الأطراف بجميع لغات العمل، والإجابات الخطية على قوائم المسائل والبلاغات الفردية ويعرض عمل اللجنة للخطر. وقد حصل في الاجتماع العشرين لرؤساء هيئات المعاهدات حقوق الإنسان المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أن أعرب الرؤساء عن قلقهم أيضاً إزاء مستوى الموارد المالية والبشرية المخصصة لتجهيز وترجمة وثائق هيئات المعاهدات بالنظر إلى أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان قد يترك أثراً سلبياً على عمل تلك الهيئات. وقد كان هذا الأثر واضحاً بالفعل إلى حد ما.

٨١- وقال لدى الإجابة على سؤال عن المبادئ التوجيهية المنقحة لتقديم التقارير إن هذا العمل قد بدأ بالفعل وتوقع اللجنة أن تعتمد المبادئ التوجيهية المنقحة قريباً.

٨٢- ووافق على أن الاستعراض الدوري الشامل يشجع التصديق على صكوك حقوق الإنسان، وتقديم التقارير في موعدها المحدد والتنفيذ الفعال للملاحظات الختامية. ذلك أن هذين النظامين يكمل ويدعم أحدهما الآخر.

٨٣- ولطالما عرفت هيئات المعاهدات ثقل العبء الملقى على عاتق الدول بسبب تراكم التزامات تقديم التقارير. ولذا فقد كان تنسيق وتبسيط عمليات تقديم التقارير على جدول أعمال الاجتماعات المشتركة بين اللجان واجتماعات رؤساء اللجان لفترة من الزمن ويظان من الأولويات.

٨٤- السيد أوفلاهورتي أقر بالشواغل التي أعرب عنها بخصوص الملاحظات الختامية للجنة. ومع أن الملاحظات الختامية أفضل بكثير من حيث الجودة مما كانت عليه في الماضي فإنه ما زال هناك مجال للمزيد من التحسين من حيث التركيز وتحديد الأهداف بغية جعلها أكثر فائدة للدول الأطراف. غير أنه لا يوجد أي عنصر مفاجأة في الملاحظات الختامية للجنة، بالنظر إلى أنها كانت دوماً تستند إلى الحوار مع الدول الأطراف وحده. وقد أدرجت اللجنة بالفعل شكلاً متواضعاً من أشكال تحديد الأولويات في ملاحظاتها الختامية بتوضيح أن ثلاث أو أربع توصيات تتطلب رداً من الدول الأطراف خلال سنة واحدة.

٨٥- وأضاف قائلاً إنه قدم في عام ٢٠٠٨ تقريراً إلى اللجنة بشأن مسألة الإبلاغ بواسطة شكل قائمة المسائل. وقد خلص التقرير وهو وثيقة متاحة للجمهور، إلى أنه في حين أنه ثمة مزايا لطريقة تقديم التقارير تلك، فقد تنشأ عنها مشاكل كبيرة. ولم يتم الفصل في هذه المسألة داخل اللجنة، لكن شكل قائمة المسائل ليست الحل البديهي لعبء تقديم التقارير كما يبدو لأول وهلة.

٨٦- وأشار إلى أن التعليقات العامة وهي واحدة من أقدم ملامح عمل اللجنة، كان يتم إعدادها بغرض مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بتقديم التقارير. وهي جزء لا يتجزأ من جميع الأنشطة، وتشكل إضافة ضرورية لعملية تنفيذ العهد لكل من اللجنة والدول الأطراف على حد سواء، ذلك أنها تقدم تحليلاً قانونياً دقيقاً للعهد وآراء الدول اللازمة في مرحلة الصياغة والتي يتم إدراجها في النسخة النهائية. وليس من الجلي أبداً أن اعتماد تعليقات عامة مشتركة في كامل نظام هيئات المعاهدات يعد فكرة جيدة، لأن كل معاهدة تختلف عن غيرها. ومن المؤكد أنه بالنسبة للمسائل المتعلقة بالقانون الموضوعي تتطلب فكرة التعليقات العامة المشتركة المزيد من التفكير قبل تطويرها.

٨٧- ووافق على أن أنشطة هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل تكملان بعضهما البعض؛ وينبغي تجنب اتباع نموذج توفيق يمزج بين الإجراءات. وأنه يرى أن

الاقتراح بأن يشارك أعضاء هيئات المعاهدات في مناقشات الاستعراض الدوري الشامل الجارية في مجلس حقوق الإنسان غير ملائم بسبب ضرورة الحفاظ على الفصل الرسمي بين الإجراءات. بيد أنه يحث الدول الأطراف على الاستفادة من الآلية الوطنية لتقديم التقارير التي أرساها العديد من هذه الدول من أجل الاستعراض الدوري الشامل، وهي عملية يمكن اللجوء إليها أيضاً لغرض تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

٨٨- ورداً على التعليق المتصل بالقدرات، وعبء تقديم التقارير، ومشكلة الموارد الوطنية وموارد اللجنة، والمشكلة الناجمة عن تنوع أساليب العمل، أشار إلى أن جميع تلك المسائل متصلة في نظام هيئات المعاهدات برمته. وينبغي أن لا تغرب عن أذهان الدول وغيرها من أصحاب المصلحة عند النظر في سبل تدعيم النظام وجعله أكثر تماسكاً.

٨٩- السير نايجل رودلي قال إن مسألة الموارد قائمة في جميع جوانب عمل اللجنة، بما في ذلك المتابعة. وأشار إلى أنه تم استحداث وظيفة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية مساعدة المقرر الخاص المعني بالمتابعة. وقد تبددت مهام تلك الوظيفة منذئذٍ ويعمل الشخص المسؤول عن المتابعة حالياً على عدة مسائل أخرى. كما ينوء كاهل زملاء آخرين في الأمانة بالأعباء أيضاً. ولو توفر لهم المزيد من الوقت للتركيز على الملاحظات الختامية، لتمكنوا من ضمان أن تعكس الصيغ التي وضعوها للجنة تفاصيل الحوار الجاري مع الدول الأطراف بصورة أكثر دقة.

٩٠- وكان المشاركون في الاجتماعين الثامن والتاسع المشتركين بين اللجان قد كرروا التوصية بوجوب قيام جميع هيئات المعاهدات بوضع إجراءات للمتابعة، من قبيل وجود مقرر معني بالمتابعة. وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تصدرت تلك المبادرة ودعت لاتباعها من قبل هيئات المعاهدات الأخرى.

٩٢- وكانت اللجنة وصفت رفض إحدى الدول الأطراف لتوصياتها على أنه "توصية (توصيات) لم تُنفذ". ولفت الانتباه إلى الوثيقة التي تتضمن التوصيات وعنوانها "ورقة المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية: تدعيم إجراء المتابعة (CCPR/C/95/2) التي يمكن الاطلاع عليها في الجزء المعني "بالمتابعة" من الصفحة الإلكترونية للجنة على الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٩٣- وأعرب عن تأييده لتعليقات الرئيس بشأن عرض الردود التي قدمتها الدول الأطراف في إطار المتابعة على الملاحظات الختامية على صفحة اللجنة على شبكة الإنترنت. وينبغي ألا يستخدم الباحثون عن المعلومات قواعد بيانات هيئات المعاهدات، بل التوجه مباشرة إلى صفحة اللجنة على الإنترنت لاختيار الدورة ذات الصلة. وقد عُرض تقرير كل دولة من الدول في عمود واحد، وتتبعه قائمة المسائل والردود الكتابية. وتعرض معلومات المنظمات غير الحكومية في عمود آخر، وتتبعها الملاحظات الختامية، ومن ثم ردود الدولة الطرف في إطار المتابعة. والمعلومات ليست منفصلة بل تم في الواقع توحيدها بالكامل. وبالتالي، فإنه

لا يعرف كيف يمكن وصف أنشطة اللجنة بأنه غير شفافة، بل علاوة على ذلك فإنها تسعى إلى تشجيع هذا الضرب من الشفافية والأنشطة الموازية لدى هيئات المعاهدات الأخرى. واللجنة ترحب باقتراحات أكثر تفصيلاً في ذلك المجال.

٩٤ - الرئيس قال إن موازنة إجراءات المتابعة واردة في جدول أعمال الاجتماع المشترك القادم بين اللجان الذي سينعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩٥ - السيدة ودجوود أعربت عن تقديرها لدعم الدول الأطراف فيما يتعلق بمسألة التمويل. حيث إن عمل هيئات المعاهدات يعتمد إلى حد كبير على التبرعات. وغالباً ما تقيد محدودية الموارد عمل اللجنة، فطلبات إعداد الترجمات مثلاً يتعين تدبيرها بعناية لضمان إعادة الوثائق المستعجلة إلى اللجنة في الوقت المناسب حتى يتمكن الخبراء من التصويت واتخاذ قرارات حاسمة.

٩٦ - وقالت إنها توافق عن قناعة راسخة على فكرة بث التسجيلات الصوتية لاجتماعات اللجنة على الإنترنت بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية على الأقل. ومن شأن مثل هذه المبادرة أن تساهم في حل العديد من مشاكل الحوكمة، بالنظر إلى أن المؤسسات الوطنية مثل السجون والشرطة ستبدأ في معالجة الأمور بقدر أكبر من الجدوية. كما سيفسح ذلك الفرصة للعديد من الناس في كل أرجاء العالم لسماع حوارات اللجنة مع الدول الأطراف، مما يوفر معلومات أساسية هامة تتعلق بالملاحظات الختامية.

٩٧ - ويعتبر توفير السبل الصحيحة لحضور الاجتماعات العلنية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك مشكلة لأن هذه الاجتماعات تعقد في مكان مأمون في مبنى الأمانة. وتدرك اللجنة أهمية سبل وصول الجمهور الفعلية إلى تلك الاجتماعات.

٩٨ - وتقتضي سياسة التناوب الجديدة لموظفي الأمم المتحدة أن ينتقل هؤلاء كل سنتين، مما يعني أنه من الصعب الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة الطويلة في شعبة معاهدات حقوق الإنسان في مقر الأمانة. وبالتالي قد يضطرّ الموظفون الذين لهم معرفة شاملة بالخبرة المتراكمة المتصلة بالعهد إلى الانتقال، حتى رغماً عنهم، بعد سنتين فقط.

٩٩ - واقترحت أن تقوم اللجنة بزيارة نقابات المحامين لرفع مستوى الوعي بأحكام العهد في الدول الأطراف وتشجيعها على الاستفادة من إجراءات تقديم البلاغات بموجب البروتوكول الاختياري. وهي ترى أنه يتعين استخدام سبيل التظلم هذا في القضايا الهامة والأزمات، وإذا لم تكن الدول التي تحتاج لقدرة تقديم البلاغات على معرفة به، فإن عمل اللجنة فيما يخص البلاغات سيُستهان به.

١٠٠ - وقالت إن الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد شهد تحسناً ملحوظاً، لكن الأمر ما زال يتطلب بعض الخبرة للوصول إلى الوثائق المطلوبة. وينبغي في الحالات المثالية أن تقود محركات البحث مباشرة إلى الصفحة ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للمفوضية بدلاً من اقتراح الاطلاع على المواقع الإلكترونية للجامعات.

١٠١- ويتعين أن تجتمع اللجنة بالفعل مع الدول الأطراف بصورة أكثر تكراراً لتدعيم العلاقات الثلاثية الأطراف بين الأمانة واللجنة والدول الأطراف، مما سيسهل مهمة هذه الأخيرة في تنفيذ أحكام العهد. وحثت الدول الأطراف على التقيّد بمتطلبات تقديم التقارير التي وضعتها هيئات المعاهدات لما فيه مصلحتها، وتعزيز قدراتها على جمع البيانات وبالتالي تقييم وضعها هي.

١٠٢- السيدة ماجودينا قالت إنه بالرغم من أن المسؤولية عن التزامات تقديم التقارير تقع كلياً على عاتق الحكومات، فإن المنظمات غير الحكومية تلعب دوراً متزايداً في عملية تقديم التقارير. ومن المهم أن تشارك مجموعة أعضا من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تلك العملية. ومن شأن قيام علاقة أكثر تنظيمياً بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية أن تعود بالنفع على كلا الطرفين. ويقع على عاتق الحكومات التشاور مع المنظمات غير الحكومية بهدف ضمان أن تعكس التقارير شواغل مجموعة واسعة من أفراد المجتمع. وترى اللجنة أنه من المفيد جداً تلقي معلومات المنظمات غير الحكومية، حتى في مرحلة صياغة قائمة المسائل.

١٠٣- وتسبح للمنظمات غير الحكومية أثناء عملية تقديم التقارير فرصة تقديم إحاطة للجنة، إما أثناء الجلسات المنعقدة في فترة الغداء أو في جلسات خاصة تسبق الاجتماع مع الدول الأطراف. وحثت الحكومات على عدم الخشية من تلك العملية، فهي ترى أن العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ينبغي ألا تكون علاقة عدااء. وينبغي في مرحلة التشاور أثناء إعداد تقرير أية دولة طرف مراعاة أية حساسيات قد تشعر بها الحكومات فيما يخص المعلومات التي تنشرها المنظمات غير الحكومية. وهناك بالطبع بعض المسائل التي تفضّل الحكومات عدم الكشف عنها، لكنه يتعين أن تكون الحكومات والمنظمات غير الحكومية حلفاء في أغلب الأحيان.

١٠٤- وفي مرحلة المتابعة تطرح اللجنة سؤالاً موحداً على الدول الأطراف بشأن الخطوات المتخذة لتعميم التقرير والملاحظات الختامية للجنة. وتعتمد معظم الدول إلى حد كبير على المنظمات غير الحكومية في القيام بهذا الدور. وترصد العديد من تلك المنظمات مدى تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة. وبالتالي فإن ثمة مجال واسع لقيام علاقة ذات مغزى بين اللجنة والحكومات والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تعزز قضية المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

١٠٥- وقد تعهدت بعض المنظمات غير الحكومية بالاضطلاع بالتدريب على حقوق الإنسان. وحثت الحكومات على الاستفادة من هذا الالتزام من جانب المنظمات المذكورة لتشجيع العمل الذي تؤديه، حيث إنها تشكل عنصراً أساسياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العديد من البلدان.

١٠٦- السيد ثيلين قال إنه في حين تبعث نسبة التقارير الأولية والدورية المتأخرة على خيبة الأمل، إلا أنه من المشجع أن معظم الدول الأطراف الممثلة في الاجتماع قدمت تقارير في الموعد المحدد. وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن تراجع اللجنة آلية دورة تقديم التقارير

التي تطبقها وأن تنظر في إمكانية حصر طلباتها المتعلقة بالتقارير في قائمة مسائل أضيق نطاقاً. وأضاف أن هذه مسألة ستنتظر فيها اللجنة داخلياً.

١٠٧- وفيما يتعلق بمسألة الموارد قال إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدرك الحاجة إلى تحديد الأولويات. وحث الدول الأطراف على مضاعفة جهودها لتوفير التمويل اللازم، وخصوصاً بالنسبة لعملية معالجة البلاغات حيث إنه مما يبعث على الأسى والاكتئاب أن ينتظر مقدمو البلاغات قرارات اللجنة على مدى سنوات.

١٠٨- السيدة شانيه اتفقت مع العديد من الدول الأطراف على أنه في حين أن اللجنة ومجلس حقوق الإنسان يعتبران هيئتين مختلفتين لهما نظامان داخليان وأساليب عمل مختلفة، فإنهما يكملان أحدهما الآخر. وأوضحت أن اللجنة تحدّد الأولويات لكل دولة من الدول الأطراف في الملاحظات الختامية التي تصدرها في أعقاب النظر في التقارير. وأن الأولويات التي كانت أشارت إليها في بيانها السابق كانت تلك التي حددها اللجنة لأغراض آلية الاستعراض الدوري الشامل، بالنظر إلى أنه كان هناك بالنسبة لبعض الدول الأطراف أسئلة ركزت عليها أكثر من هيئة معاهدات واحدة أو أنها تكررت مع مرور الزمن.

١٠٩- وأيدت بوصفها المقررة الخاصة المعنية بالبلاغات تعليقات السيدة ودجود بشأن الحاجة إلى جعل الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر انتظاماً وسهل الاستعمال. وبالنظر إلى أن توصيات اللجنة بشأن الإبلاغ تؤخذ بعين الاعتبار بصورة متزايدة في المحاكم على المستويين الوطني والدولي، فمن الضروري أن تكون متاحة على نطاق واسع. ووافقت أيضاً على ضرورة الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة في شعبة المعاهدات في الأمانة.

١١٠- السيد عمر قال إنه يتعين اتخاذ إجراء لمعالجة مسألة التقارير المتأخرة، وبصرف النظر عن التحديات، فعندما تكون الدول الأطراف راغبة في تقديم تقرير، فإنه يمكن العثور على حل لهذا الموضوع على الدوام.

١١١- وقد سبق أن نظرت اللجنة في استحداث نظام لتقديم التقارير يستهدف مسائل بعينها، تشكل بموجبه التقارير الدورية إجابات على الأسئلة التي ترسلها اللجنة إلى الدول الأطراف استناداً إلى ملاحظاتها الختامية. وقد كانت المسائل الخارجة عن نطاق سيطرة اللجنة تعني أنه من المستحيل بدء العمل بهذا النظام، لكن الأمل معقود على أن تُعتمد نسخة معدلة منه في المستقبل.

١١٢- وبالرغم من أنه سيكون من الصعب تنفيذ فكرة الجدول الزمني الرئيسي، فمن المؤكد أنه يتعين النظر فيها. وبالمثل فإنه يجدر بحث فكرة وضع تعليقات عامة مشتركة بشأن مسائل محددة مثل التحفظات.

١١٣- السيدة موتوك أكدت على أهمية التنوع اللغوي في الأمم المتحدة؛ وقالت إنه بالرغم من الصعوبات المتصلة بالموارد، يتعين الحفاظ على اللغات الرسمية الست.

١١٤ - وبغية زيادة الشفافية أيدت الاقتراح باستخدام الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كشكل من أشكال الحوار بين الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية واللجنة.

١١٥ - السيد سالفوي قال إن اللجنة انخرطت في حوار شامل مع الدول الأطراف وأخذت دوماً الحوار والردود على قائمة المسائل بعين الاعتبار عند صياغة ملاحظاتها الختامية. ورغم أن الشفافية مسألة أساسية، فإن كشف أسماء المقررين القطريين لن يجدي نفعاً في زيادة شفافية عمل اللجنة. ويعمل أعضاء اللجنة مع بعضهم البعض لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالدول الأطراف.

١١٦ - الرئيس قال إن اللجنة تقدّر جهود الدول الأطراف في الإعراب عن آرائها بشأن الطريقة التي يتعين أن تواصل فيها اللجنة تحسين أساليب عملها، وأشار إلى أن بعض الآراء التي أعرب عنها أعضاء اللجنة كانت شخصية ولا تمثل بالضرورة موقف اللجنة ككل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥